

البناء

الملف السوري ما بعد القاهرة والمستحيلات الثلاثة

توفيق المحمود

انتهت أطراف المعارضة السورية المجتمعة منذ أيام في القاهرة مشاوراتها بخصوص الأزمة السورية وخرجت بنتيجة مفادها أنه لا بد من السير في طريق الحل السلمي، ولكن بشرط أساسي وهو أن لا يكون للرئيس بشار الأسد دور في المرحلة المقبلة التي تبدأ حسب زعمهم بتشكيل حكومة انتقالية مؤلفة من المعارضة وجزء من الحكومة السورية الحالية.

الحكومة السورية رفضت مقررات مؤتمر القاهرة حول مستقبل سورية واعتبرتها مستحيلة، مشيرة إلى عدم وجود طرح جيد من قبل المعارضة لإيجاد تسوية سياسية لحل الأزمة في البلاد وطالبتها باتفاق على منهاج وطني لوقف نزيف الدماء في الدولة السورية، وأن سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد كانت جدية في الحوار مع المعارضة، وأن المعارضة رفضت الحوار وتحلم بحدوث انقلاب سياسي في سورية، كي تستولي على السلطة.

فالأحداث في سورية تزداد حدة وتوترا، يوما بعد يوم خلال الفترة الأخيرة، سياسياً وميدانياً وبخاصة في ظل تسارع الأحداث في ميدان المعركة وخسائر الجيش السوري خلال شهر تقريبا بعدد من المدن والنقاط ابتداء من إدلب إلى جسر الشغور وتدمر ودرا حيث أن دخول المكونات الإرهابية المدعومة من تركيا، لوجستيا وماليا وعسكريا وكذلك ناريا، أدت إلى عودة المشهد السوري إلى المربع الأول من حيث التأثير على خطوات الحل السياسي الذي تسعى من خلاله الحكومة السورية

بالتعاون مع حلفائها وبالتحديد روسيا وإيران من أجل تاطير كل الاجتماعات التي حصلت في موسكو بين أطراف المعارضة السورية وبين الحكومة السورية، كي ينتقل الجميع بالتزامن مع مبادرة دي ميستورا بشأن «جنيف 3»، لكن التسعير الكبير من قبل المجموعات المسلحة والمجازر التي وقعت في مناطق عدة لا تعطي مجالاً للشك بأن الدول الراعية للمجموعات المسلحة المقاتلة في سورية لم ترح حتى الآن أن الوقت قد حان للدخول في غمار الحل السياسي للأزمة السورية، بما يتناسب مع مصالحها التي حاولت تحقيقها خلال السنوات الأربع منذ بدأت الأحداث في سورية، على رغم أن الكثير من الخبراء والمحللين يرون أن الفترة المقبلة هي الفترة الحاسمة، لأن التجمع قد ضاق ذرعا، وبخاصة من عجز منهم كالسعودية والولايات المتحدة وحتى تركيا التي فشتلت حتى الآن من تحقيق الهدف في اقتطاع مناطق عازلة على الحدود مع سورية، من أجل تحسين شروط اللعبة السياسية في مؤتمر جنيف المقبل إن حدث وتم عقده أصلا، حيث أنه من الواضح أن الولايات المتحدة على رغم موقفها الصعب أمام فشلها في جميع الملفات وبالتحديد بخصوص ملف إيران النووي، حيث فشلت تماما في إقصاء إيران عن المشهد أو ابتزازها في اليمن والعراق وفي سورية خصوصا.

كما أن السعودية حاولت إغراء حلفاء سورية ببيع النفط لأن العقل الخليجي يركز على المال ومنظومة بيع النفط وشراء الذهب والأقلام والحكومات والأحزاب والمشايخ، فحاول السعوديون كثيرا بتخطيط أميركي مقايضة روسيا مباشرة لفرض تحالفها مع إيران، بالتالي تفكيك القوة الموحدة، ومحاولة التفاوض مع روسيا لحفظ مصالحها في سورية واليمن ومصر وغيرها، عبر

البوابة السعودية وليس عبر البوابة الإيرانية، للوصول إلى موقف روسي يتخلى عن الرئيس الأسد والنظام في سورية، لكن روسيا رفضت ذلك لأن الروس عادوا إلى المشهد السياسي الدولي نتيجة صمود إيران وسورية والمقاومة في لبنان والعراق، ولم يدفع الروس شيئا، وما هي سورية تدفع الثمن نيابة عن مدافع المقاومة وروسيا، والمحاولة السعودية فاشلة وساذجة، فروسيا تمك من المبادرات أكثر مما تمك السعودية.

وتصريحات الرئيس أوباما بخصوص مستقبل الأزمة السورية ودور الرئيس بشار الأسد فيها خلال لقائه في آبار الماضي بخالد حوجة رئيس ما يسمى بالائتلاف الوطني السوري حيث وصفه بفالق للشريعة، وأن ليس له مستقبل في حل الشأن السوري أو القيادة، هذا التصريح الذي لاقى رفضا روسيا وردت عليه بأن الشعب السوري هو من يقرر مصير الرئيس الأسد وليس الدول الأخرى، فهذا التصريح يأتي ضمن الجهود الإعلامية المدعومة والمكرسة في شكل كبير جدا ليشكل ضغطا سياسيا وميدانياً، لكن الشعب السوري وجيشه وقيادته لن يرضخوا بعد أربع سنوات من المواجهة الطالحة مع المجموعات الإرهابية في المناطق السورية كافة.

اخيرا في ظل الظروف الراهنه والصعبة التي تعيشها سورية وفي اطار مواجهة الإرهاب الذي يصف فيها منذ سنوات عدة، هل يكون هذا الطرح الذي قدمته ما يسمى المعارضة مقولاً؟ وهل تقبل به الحكومة السورية التي واجهت هذا الإرهاب لوحدها في ظل الضغط المستمر من قبل اطراف المعارضة السورية وبخاصة الخارجية التي اتهمت كثيراً بالتبعية للخارج وتنفيذ أجدنات محددة؟

كواليس

يتحسب قادة عسكريون وأمنيون في مصر من نتائج حرب القلمون، ويرسمون الخرائط المحتملة لسلوك تنظيم «داعش» بعد هزيمة متوقعة في القلمون، ومنها إمكانية الارتداد نحو تدمر والتوجه عبرها نحو الصحراء إلى الحدود الأردنية ـ السورية، وإقامة قواعد ارتكاز هناك قد يكون من بين اهتماماتها إدارة معارك سيناء وتصعيدھا والضجّ بقدرات قتالية إضافية نحوھا ...

الشعوب الديمقراطية، مع ائتلاف تركي لا يضم العدالة والتنمية أردوغان وداود أوغلو يحثان على تشكيل حكومة ائتلافية

في أول خطاب له بعد الانتخابات البرلمانية أسفرت عن خسارة حزب العدالة والتنمية الغالبية المطلقة في البرلمان منذ 13 سنة، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، الأحزاب السياسية إلى تشكيل حكومة ائتلاف في أسرع وقت ممكن.

وقال الرئيس التركي «على الجميع أن يضعوا مصلحة الشعب كهدف أول وجانب، وأن يشكلوا حكومة ائتلافية في أسرع وقت ممكن»، مضيفاً أنه يجب عدم السماح لأي تطور سياسي بان يهدد مكاسب تركيا، وأكد أنه سيقوم بدوره لإيجاد حل في ضوء السلطات التي يكفلها له الدستور.

وبين أردوغان أن نتيجة الانتخابات لا تعني أن تركيا ستظل من دون حكومة، مشيراً إلى أن على الجميع تلبية إرادة الشعب التركي قائلًا إن الانتخابات كانت ناجحة وشكلت معياراً للديمقراطية، محذراً من أن التاريخ سيحاسب كل من يتسبب في إبقاء تركيا في فراغ سياسي.

من جهة أخرى، قال رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو، في مقابلة مع القناة التركية العامة «تي آر تي»، بأن حزب العدالة والتنمية وحده يمكنه قيادة ائتلاف، مشدداً على أنه إذا ما وضعت الأحزاب الأخرى عراقيل ولم تتوصل إلى حل في ما بينها فسيتم اللجوء مجدداً إلى الشعب.

وأضاف داود أوغلو أن التاريخ أظهر عدم ملائمة الحكومات الائتلافية لتركيا لكن حزبه الحاكم مستعد لجميع الاحتمالات، مضيفاً خلال اجتماع للمسؤولين المحليين في حزب العدالة والتنمية الحاكم من جميع أنحاء البلاد «لقد استخدمنا نماذج الحكومات الائتلافية في السبعينات والتسعينات كاملة لنبرهن على أن الائتلافات ليست مناسبة لتركيا وستتمسك بهذا الموقف».

وتابع: «لكن وسط المشهد السياسي الحالي فالخزب الوحيد الذي يمكن أن يقدم حلاً واقعيه هو حزب العدالة والتنمية... نحن منفتحون على أي احتمالات في تركيا تستند إلى التطورات الأخيرة».

وكان حزب العدالة والتنمية قد أعلن أنه سيبحث الخيارات كافة ومن بينها اللجوء إلى انتخابات مبكرة في حال فشل المشاورات لتشكيل حكومة ائتلاف. وخسر حزب العدالة والتنمية الغالبية البرلمانية بعد أن حصل على 258 مقعداً من أصل 550 في البرلمان، وترجع الحزب من نسبة 49.9 في المئة عام 2011 إلى 40.8 في المئة في الانتخابات الأخيرة التي أجريت في 7 من حزيران.

وفي المقابل، حاز حزب الشعب الجمهوري 132 مقعداً، فيما حصل حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الحركة القومية على 80 مقعداً.

وعبر حزب الشعوب الديمقراطي التركي عن استعداده لقبول جميع الخيارات المتعلقة بتشكيل حكومة ائتلافية على الأ تضم حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وحدث أردوغان على عدم تخطي صلاحياته الدستورية.

وقال صلاح الدين دمرداش الزعيم المشارك لحزب الشعوب: «إن إدخال تركيا في نقاشات عن انتخابات مبكرة لن يجدي نفعاً. نعتقد أنه يتعين على تركيا أن تمشي في طريقها بتشكيل ائتلاف»، مشدداً على أن باب حربه مفتوح أمام كل أحزاب المعارضة لكنه استبعد مجدداً الدخول في ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية.

وأشار دمرداش إلى أن زعيم حزب العمال الكردستاني السجين عبد الله أوجلان مستعد لإطلاق دعوة لإلقاء السلاح وإن عملية السلام مع جماعته يجب أن تسير بخطى أسرع، وقال: «كحزب الشعوب الديمقراطي نحن ندرک مسؤولياتنا في استئناف عملية السلام من حيث انتهت ونحن ناعزمون على فعل المزيد».



كاميرون: نخطط لتخفيض أعداد المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي

قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إن حكومته تخطط لخفض كبير في أعداد المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي وهو ما يضعه على طريق صدام مع مجموعات الأعمال التي تخشى أن يؤدي ذلك إلى نقص في العمالة الماهرة.

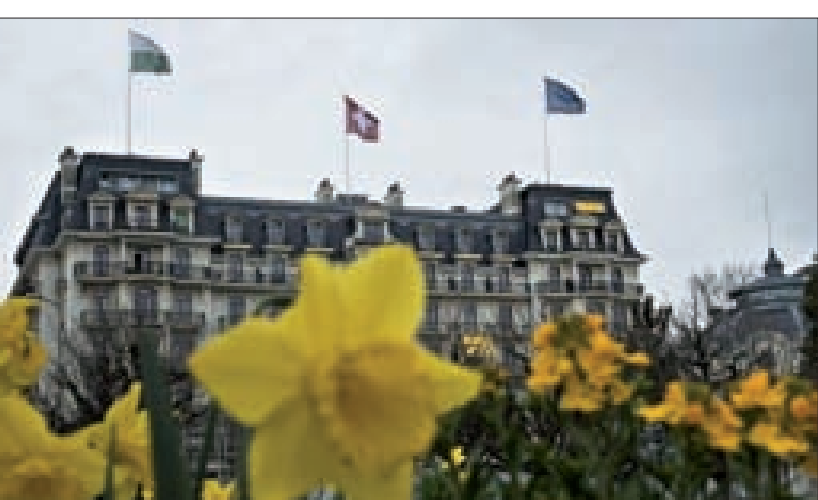
وأبلغ كاميرون البرلمان: «في الماضي بصرحة كان من السهل جداً على بعض الشركات أن تجلب العمال من الخارج. نحتاج إلى بذل المزيد لتغيير ذلك». ووزيرة الداخلية كتبت إلى اللجنة الاستشارية لصربية على الشركات التي يقدموا تقاريراً بشأن كيفية إحداث خفض كبير في الهجرة المرتبطة بالعمل من خارج أوروبا».

وقال كاميرون إن من بين الإجراءات المقترحة قصر تأشيرات الدخول للعمال على العمالة الشديدة التخصص والمجالات التي يوجد فيها نقص حقيقي في المهارات وتقييد الفترة الزمنية المسموح بها لأي قطاع لادعاء نقص في المهارات، مضيفاً أن الحكومة تدرس أيضاً استخدامات صربية على الشركات التي توظف عمالاً أجانب على أن يستخدم عائدها لدعم تدريب العمال البريطانيين.

وفي السياق، انتقد معهد المديرين - وهو جماعة ضغط تمثل قطاع الأعمال - الخطوات المقترحة قائلًا إن الاقتصاد البريطاني يعتمد بشدة على اجتذاب المهارات الدولية.

وأظهرت أرقام رسمية الشهر الماضي أن صافي عدد المهاجرين إلى بريطانيا في 2014 بلغ 318 ألفاً وهو الأعلى منذ عام 2005.

كيان العدو «الاسرائيلي» ينفذ التجسس على المفاوضات النووية مع انطلاق جولة جديدة نجفي؛ إنجاز الاتفاق النووي ممكن قبل نهاية حزيران



وأوضح رئيس الدبلوماسية الفرنسية قائلًا: «نريد اتفاقاً مع إيران، لكن الاتفاق لا بد أن يكون قابلاً للتحقق منه وأن يكون محكماً وسليماً. ونحن اليوم لا نملك ضمانات لهذا، أي اتفاق لا يمكن التحقق منه لن يكون قابلاً للتنفيذ»، مضيفاً: «لم نصل بعد لنهاية المناقشات».

وكانت قد انطلقت أمس في مدينة فيينا جولة جديدة من محادثات النووي بين إيران ومجموعة السداسية على مستوى الخبراء، فيما تواصلت محادثات موازية بين طهران والاتحاد الأوروبي النووي المختلط.

وعلى وقع حرب التصريحات، تمتد طاولة المفاوضات النووية بين طهران والدول خمسة زائداً واحداً في فيينا، مع اقتراب انتهاء الموعد المقرر للتوصل لاتفاق نهاية الشهر الجاري، في حين لا يزال الطرف الأمريكي يتحدث عن اتفاق يحد من قدرات إيران النووية بشكل أمني.

وفي السياق، نفى كيان العدو «الإسرائيلي» أمس تورطه في التجسس على المفاوضات التي أجريت في الأشهر الماضية في سويسرا، بشأن برنامج طهران النووي.

وقالت تسبيبي هوتوفلي نائب وزير خارجية كيان العدو «لا يوجد أساس من الصحة للتقارير الدولية عن تورط «إسرائيل» في هذه القضية».

وكانت تقارير إعلامية غربية تحدثت أخيراً عن وجود شكوك قوية بأن «قبل أي تجسس على محادثات سويسرا النووية من خلال فيروس إلكتروني منظور زرعتة في أجهزة الحاسوب في

قال رضا نجفي مبعوث إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس أن التوصل لاتفاق نووي نهائي مع القوى العالمية ممكن بحلول نهاية حزيران.

وقال للمصاحفين بعد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا: «إذا التزم محاورونا بالأطر المنطق عليها، فإن التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية حزيران سيكون أمراً ممكناً».

ورد المسؤول الإيراني على سؤال عما إذا كانت بلاده ستطبق مزيداً من إجراءات الشفافية بخصوص برنامجها النووي كما جاء في الاتفاق الموقت الذي تم التوصل إليه في نيسان وسيضمن دخول مفتشين إلى مواقع عسكرية، قائلًا: «إن هذا الأمر يجب إرجاؤه إلى حين وضع النص النهائي لأي اتفاق».

وحثت الولايات المتحدة إيران في بيان صادر في فيينا أمس على تنفيذ إجراءات الشفافية النووية المنصوص عليها في الاتفاق الأولي، وقالت لورا كندي مبعوثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنه «لا يزال من المهم أن نتفد إيران البند المعدل 3.1 من دون تأخير»، حيث يلزم هذا البند إيران بالإخطار المبكر ببناء المنشآت النووية الجديدة.

جاء ذلك في وقت حذر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لريجاني، من أن المفاوضات ستوقف ومجموعه 1+5 ستتضرر فيما إذا لم تف بتعهداتها.

وقال المسؤول الإيراني أمس: «إن المفاوضات جارية منذ ثلاث سنوات، الأميركيون يطولون تصريحات جديدة في الوقت الحاضر، ويتصورون أن الشعب الإيراني يتوجه إلى المفاوضات، هم اختبروا الشعب الإيراني وما زالوا يختبرونه». وأضاف: «في الموضوع النووي ليس موضوعاً منفصلاً عن القضايا الداخلية والدولية للشعب الإيراني، الموضوع النووي حلقة من سلسلة واسعة تشمل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية للشعب الإيراني».

وأشار لريجاني إلى الفتوى التي أصدرها قائد الثورة الإسلامية في حرمة إنتاج أسلحة الدمار الشامل عن طريق الطاقة النووية وقال: «الفتاوى الشرعية فوق جميع الأحكام بالنسبة للشعب الإيراني والمسلمين عموماً».

وشدد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس على ضرورة التحقق من تنفيذ بنود أي اتفاق مع إيران، مشيراً إلى عدم وجود أي ضمان لذلك حتى الآن، وقال: «يجب أن يكون بقدورتنا التحقق (من تنفيذ الاتفاق) في الواقع، ليس لدينا تأكيد في هذا الصدد بعد».

روسيا: واشنطن تدفع سلطات كيف إلى مواصلة الصراع في أوكرانيا



اتهمت روسيا الولايات المتحدة أمس بإجبار كيف على مواصلة الصراع في شرق أوكرانيا وحث واشنطن على التنفيذ الكامل لمعاهدة تنص على إزالة صواريخ.

وفي بيان للرد على تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية اتهم روسيا بانتهاك التزامات معاهدة الأسلحة قائل الخارجية الروسية إن موسكو لا تقوم بأي «نشاط عسكري غير عادي». وأضافت: «خلاصة التقرير هي أن الخارجية الأميركية ما زالت تفضل الأسلوب الدعائي على النقاش العقلاني الموضوعي المفصل للمشاكل (في ما يتعلق بتنفيذ معاهدات الحد من الأسلحة)».

وأثمت البيان واشتطن باستخدام «دبلوماسية الصوت العالي»، ونفى أن تكون روسيا قد انتهكت معاهدة الأسلحة النووية متوسلة المدى البرمجة عام 1987 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق وتنص على إزالة الصواريخ النووية والتقليدية التي تطلق من البر وصواريخ كروز التي يتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر.

واستنكر البيان انتقاد روسيا

روسيا: واشنطن تدفع سلطات كيف إلى مواصلة الصراع في أوكرانيا



بسبب الصراع في أوكرانيا وقالت الوزارة ان واشنطن لاتبدل جهدا للحل والزمة وانها «تدفع السلطات لحل في كيف إلى مواصلة الصراع مع الأشقاء داخل الدولة».

وكان نائب وزير الخارجية الروسي غريغوري كاراسين قد أعلن أن اجتماع الدراء السياسيين

«إسرائيل» .. وتنامي المقاطعة الدولية

راسم عبيدات

واضح أنَّ حالة كبيرة من القلق والاضطراب والخوف والارتباك تسود دولة الاحتلال وحكومتها تجاه ترضي مكانة «إسرائيل» الدولية في ضوء النداءات والمطالبات المتكررة بفرض العقوبات والمقاطعة الدولية عليها، نتيجة الاحتلال والاستيطان الاستعماري وجدار الفصل العنصري وسياسة الفصل العنصري «الإبتهادي»، وما ترتبته من جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني، ولم تعد «إسرائيل» تتعامل مع هذا الملف باستهتار ومن دون اكتراث، بل أصبح خطر المقاطعة الدولية لدولة الاحتلال يوازي خطر القنبلة النووية الإيرانية على دولة الاحتلال.

ولعل التطورات الأخيرة التي حصلت بمقاطعة العديد من الدول الأوروبية لمعرض للسلاح في تل أبيب» الثلاثة الماضي هي التي أشعلت الضوء الأحمر أمام حكومة الاحتلال، فصادرات «إسرائيل» العسكرية تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويًا، وانتقال المقاطعة إلى تجارة السلاح، سيشكل ضربة موجعة للصناعات العسكرية «الإسرائيلية»، وكذلك طرح تجميد عضوية «إسرائيل» في «الفيفا» وانضمام الاتحاد الوطني لمجلسات طلبية بريطانيا والذي يضم في عضويته (7) ملايين طالب إلى حملة المقاطعة، نتيجة ارتكاب دولة الاحتلال للجرائم حرب في حربها العدوانية الأخيرة على قطاع غزة 2014، واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة، هي التي دفعت بالاتحاد البريطاني الطلابي لعل هذا القرار.

القلق والاضطراب «الإسرائيلي» جراء ذلك اضطر الحكومة «الإسرائيلية» إلى عقد جلسة خاصة لـ«الكنيست» البرلمان «الإسرائيلي» بكامل هيئتها، للتدريس والتباحث في كيفية التعامل مع هذا الخطر الجدي، إذ أن «الكنيست» اعتبر المقاطعة بمثابة تهديد استراتيجي لـ «إسرائيل» وليس تهديداً سياسياً فقط، وتحدث عن ذلك كل مركبات ومكونات حكومة الاحتلال المتطرفة والعنصرية من رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى رئيس الدولة ريفلين فوزيرة الثقافة والرياضة المتطرفة ورجيب فالمتطرفة شاكيد وزيرة العدل، حيث وصفوا ذلك بالتهديد الاستراتيجي وبأنه يستهدف محور دولة الاحتلال وليس تقسيم ما يسمى بأرض «إسرائيل» على رأي المتطرفة شاكيد. ولذلك دعاوا إلى تشكيل خلية عمل للمواجهة والتصدي لمخاطر المقاطعة، خلية يتجند لها ديوان رئيس الوزراء ووزارة الخارجية وكل سفارتها وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج وكل وسائل الإعلام وكتاب الرأي، وكل أصدقاء دولة الاحتلال في الدول الأوروبية وأميركا، وكل المؤثرين في صناعة القرار في دولهم من رجال أعمال وراسماليين يهود.

ولتدليل على خطورة ما يحدث ويواجه دولة الاحتلال من عزل ومقاطعة على المستوى الدولي في الجوانب الأكاديمية والثقافية والاقتصادية على وجه الخصوص، عمدت حكومة الاحتلال إلى نقل هذا الملف إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية.

وما تجدر الإشارة إليه، أن حركة المقاطعة الدولية لـ«إسرائيل» بدأت في عام 2000، في مؤتمر ديربن الذي عقد في جنوب أفريقيا بمشاركة 1500 منظمة غير حكومية، صاغت ما عرف بوثيقة ديربن، وهي عبارة عن خطة عمل لعزل «إسرائيل» على المستوى السياسي.

والحملة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة «إسرائيل» وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) تحقق نجاحات مهمة على صعيد عزل «إسرائيل» ومقاطعتها أكاديميا وثقافيا واقتصاديا وعسكريا، وثمره جهدها المتواصل وملاحقتها ومتابعتها، وتنسيقاتها وتواصلها مع القوى ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي في خلال انطلاقها 6/9 /2005 ولغاية الآن، انجزت ما لم تستطع إنجازها الحركة السياسية والدبلوماسية المرتكبة والمتعلمة والمرتعة للسلطة ومعها منظمة التحرير الفلسطينية، فنحن نتحدث من بداية العام الحالي عن 1000 مؤسسة ثقافية بريطانية انضمت لمقاطعة دولة الاحتلال، وفي شباط الماضي من العام الحالي 700 فنان، بينهم فنانون عالميون ينضمون لمقاطعة دولة الاحتلال، ناهيك عن التطور الأهم، وهو إعلان شركة سيلكوم الفرنسية وقف عملها في «إسرائيل» وإنهاء تعاقدتها مع شركة بارتشر «الإسرائيلية»، كونها تعمل في المستوطنات «الإسرائيلية»... الخ.

«إسرائيل» الرسمية وغير الرسمية تجنّد لتصدّي ومواجهة حملات المقاطعة، ونضج الاموال بملايين الدولارات وتجنّد كل وسائل الإعلام لهذه الغاية، وفي هذا السياق نقول بأن دولة الاحتلال لمحاربة حملات المقاطعة سنّ الكنيست عام 2011 «قانون المقاطعة»، ضد كل من يطالب بمقاطعة «إسرائيل» واعترضت عليه مؤسسات حقوق الإنسان.

وصادقت المحكمة العليا «الإسرائيلية» على هذا القانون في 15 نيسان 2015 مبتدرة: «إن المقاطعة لها طابع عنصري كونها تنادي بمقاطعة مؤسسات فقط لانتقامها «الإسرائيلي»».

ويخص قانون المقاطعة «الإسرائيلي» على تقديم دعوى قضائية وطلب تعويضات ضد كل من يدعو إلى عدم شراء منتجات المستوطنات أو إلى عدم المشاركة في النشاطات الثقافية التي تنظم بدخالها. كما يحول القانون وزير العمل بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة على كل من ينادي بالمقاطعة أو يعلن مشاركته بالمقاطعة. واعتبرت صحيفة «يديعوت احرونوت»: «أن الحرب ضد حملات المقاطعة ليست حربا سياسية فقط بل هي حرب قومية».

والملفتة الصحفية حملة الاثنين تحت عنوان «إسرائيل» أولاً، نحارب المقاطعة»، وتجنّد في معركة التصدي، وقالت إنها ستستشر خلال الشهر والأشهر المقبلة مقالات ومواضيع خاصة ضد نشاطات المقاطعة.

وفي إطار سياسة المواجهة أيضاً، فإن «إسرائيل» وآلة السامية الصهيونية ستدعم أي مؤيد لشركة المقاطعة بمعاداة السامية ويستخدمنه أداة كشكل من أشكال التهديد لإيقاظ كل أشكال معارضتها، وتستخدم تكتيك تشويه السمعة خصوصا ضد مؤيدي المقاطعة من الأوروبيين لشعورهم بالذنب من المحرقة النازية، وتجنّد «إسرائيل» نسبيًا خلال العقود الماضية باستخدام عقدة الذنب عند الأوروبيين للتواطؤ على قمع الفلسطينيين.

وأيضا فإنها تستحوّل نزع «الشرعية» عن حركة المقاطعة، والطلب من الدول الأوروبية وأميركا بمحاكمة كل من يدعو إلى مقاطعة البضائع «الإسرائيلية» أو وضع علامات خاصة على منتجات المستوطنات، أو مقاطعتها أكاديمياً وثقافياً واقتصادياً، ناهيك عن إجراهم تلك الحركات عن القانون، وكذلك على سبيل المثال قالت وزيرة الثقافة والرياضة «الإسرائيلي» ميري ريفي بأنها قررت وقف دعم أو رعاية الوزارة لأي عمل فني أو نشاط ثقافي يعتمد على أنشطة المنظمات الحقوقية والأهلية التي تعنى بمراقبة سجل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

أما السيد عمر البرغوثي أحد مؤسسي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على «إسرائيل» فيرجع النجاحات التي تحققتها حركة المقاطعة (BDS) لكون «الحركة» ترتكز إلى القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وترفض رفضاً قاطعا كل أشكال العنصرية، بما في ذلك معاداة السامية وواقع ازدياد الدعم اليهودي للحركة في الغرب هو نتيجة الانسجام الأخلاقي للحركة».

واختمت باقتطاف فكرة وردت في بيان الـ(BDS) في إطار رفضها للمؤتمر التطبيعي الذي كان مقراا عقده في الحادي عشر من الشهر الجاري في فندق أفرست في بيت جالا تحت عنوان «لدولتين وطن واحد».

إن انخراط فلسطينيين في مشاريع تطبيع كهذا المؤتمر، يوفر أوراق توت لجرائم «إسرائيل» وانتهاكاتنا للقانون الدولي، بغض النظر عن النوايا، ويضرب الإجماع الوطني المؤيد لمقاطعة «إسرائيل» ورفض التطبيع معها في شتى المجالات البيئية والرياضية والاقتصادية والنسوية والثقافية وغيرها. كما يضعف التطبيع حركة التضامن العالمية مع حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف.

وأوضح أن «مناهضة التطبيع هي مسؤولية جماعية وضروية نضالية من أجل حرمان دولة الاحتلال والإبتهاد ومؤسساتها من بعض أهم أدوات السيطرة على مجتمعاتنا ومقداراتنا، حيث تدعو اللجنة الوطنية لمقاطعة بنات وبنات شعبنا إلى أوسع اتحادات وطني وشعبي لمقاومة التطبيع بكل الوسائل السلمية والحضارية المتاحة، ومنها مقاطعة الشركات والمشاريع والمحال التجارية والفنادق المنغمسة في التطبيع».